

الملتقى الوطني الليبي المنعقد في بلدية غات بقاعة المجلس البلدي بتاريخ 2018/04/12م

توصيات الحاضرين بالملتقى بعد تجميعها من قبل مقرر الجلسة

أولاً : أولويات الحكومة .

- 1- يجب استفتاء الشعب على نوع نظام الحكم والعلم والنشيد لكونهم المختنق الرئيسي لازمة في ليبيا
- 2- المحافظة على السيادة الوطنية للدولة وإلزام الأمم المتحدة بعدم السماح للتدخل الدولي في الشأن الليبي
- 3- المصالحة وتقريب وجهات النظر ودعمها وجبر الضرر من قبل الدولة والأمم المتحدة
- 4- إعادة المهجرين لمدينهم وتأمينهم وتهيات المدن المنكوبة وإعطائهم الحقوق الكاملة بما في ذلك الرقم الوطني
- 5- محاربة التوجه العنصري والجهوي المناطقي بين أفراد الشعب الواحد
- 6- الحكومة تكون تكنوقراط ممثلة لمختلف مناطق الوطن
- 7- الاهتمام بالشرطة والجيش
- 8- وضع آلية لجمع السلاح
- 9- وضع سياسة واضحة للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية
- 10- إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية على ان يكون عمر الاجسام المنتخبة 4سنوات باعتبارها مرحلة انتقالية ويتم من خلالها الاستفتاء على الدستور
- 11- تعزيز الاستقرار وإصلاح التعليم والتنمية
- 12- مكافحة الفساد ووضع خطط إستراتيجية لمواجهة وإصلاح الوضع الاقتصادي
- 13- إلغاء المركزية والاعتماد على السلطات المحلية ومتابعتها ومحاسبتها
- 14- الاهتمام بالمشاريع الإستراتيجية
- 15- العدالة في توزيع البعثات الدبلوماسية على أنحاء ليبيا

16- العدالة في توزيع عوائد النفط بين السكان حسب الكثافة السكانية والبنية التحتية والبعد الجغرافي ومرعاه التطوير العمراني

ثانياً : الأمن والدفاع .

1- بناء مؤسسة عسكرية مهياً أكاديمياً في إطار الدولة المدنية وان تنأ عن التجاذبات السياسية

2-يراعى معيار الاقدمية والتراتبية والكفاءة والمؤهل العلمي للمستويات القيادية

3- ايلولة الاختصاصات وصلاحيات وزير الدفاع للقائد العام (مرحلة انتقالية) تكون مدتها 5سنوات قابلة للتمديد عام إضافي يتعامل بعقلية أبناء المؤسسة

أما بخصوص عملية الإدماج تكون بشروط :-

1-الاعتراف بنتائج الحرب والاقنتال والنزاع السياسي المصاحب لهما

2- نقل زعماء الحرب من خنادقهم دون اي عدالة انتقالية من خلال مصالحة تاريخية الى دهايز السياسة

وتطمين زعماء الحرب وأمرها بضمان التقاسم وعدم الملاحقة وعندها يمكن "تأسيس دولة هشة" لكنها أمنة على أساس السلام بدل الحرب

أما مايتعلق بالحوافز تكون وفق الآتي :-

1- توظيف التشكيلات وتفكيك تركيبها وفقاً لتسلسل السيطرة وبصورة فردية وفقاً لمؤهلاتهم ومنحهم رتب عسكرية بعد إعادة تأهيلهم

2- أفاد كل من يملك سلاح للدراسة نظير تسليمه سلاحه

وتكمن الخلاصة في مسألة الأمن والدفاع في :-

1- حل الميليشيات ودمجها في القوات المسلحة يشكل تحدياً كبيراً لكونها وفق "قانون محظور"

2- الاعتماد على صياغة كاملة للاتفاق ضامنة للتوازن بمشاركة الجميع أولى من الذهاب الى صيغة هجينة تحترم الاتفاق ظاهرياً وتضربه في صميمه

3- المواد الخلافية " المادة الثامنة وكذلك المادة الثامنة في الأحكام الإضافية" تحتاج لإعادة النظر بشأنها وتعديلها وتصويب الأخطاء لتقريب وجهات النظر.

أما توصيات الخاصة في باب الأمن والدفاع تكمن في :-

1-تفعيل الجيش والشرطة والقضاء وتوحيدها وجمع السلاح بالحوافز المادية والمعنوية

2- توحيد المؤسسة العسكرية

- 3-إسناد مهام قيادة الجيش لقيادات في المؤسسة العسكرية حسب التراتبية من حيث الكفاءة والاقدمية
- 4-إبعاد المؤسسة العسكرية والأمنية عن التوجهات السياسية
- 5-تجنيد المؤسسة العسكرية عن التوجه القبلي والجهوي مع إلزام أفرادها عن الدفاع عن الوطن
- 6-المهام الأساسية للشرطة الليبية الدعم المعنوي والمادية لمديريات الأمن داخل الوطن والتركيز على الجانب التقني لإفراد الشرطة ومنتسبي الأجهزة الأمنية من حيث المهام المسند إليهم
- 7-إنشاء مؤسسة تتبع الجيش لاحتواء المجموعات المسلحة الخارجة عن المؤسسة العسكرية الشرعية وتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع كل حسب تخصصها
- 8- الإسراع في تشكيل المؤسسة العسكرية الموحدة و التي تنعقد اجتماعاتها في جمهورية مصر العربية منذ عدة أشهر و استكمال اعتمادها من البرلمان المنتخب في اقرب وقت ممكن.

ثالثاً : توزيع السلطات .

- 1 - الاختيار حسب الكفاءة والقدرة والتخصص والبعد الإقليمي
- 2 - اعطاء صلاحيات واسعة للبلديات إي حين الاستفتاء على الدستور
- 3 - تسير المرحلة الانتقالية وعدم إدخال الدولة في إي التزامات دولية
- 4 - توزيع المؤسسات جغرافياً بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة
- 5 - تشجيع القطاع الخاص ووضع ضوابط له بما ليتعارض مع الشريعة الإسلامية
- 6 - التخصص والخبرة في عملية اختيار من يتولي الوظائف القيادية ع المستوى الدولي القومي والمحلي على ان تشمل كافة أقاليم ليبيا
- 7 - التدرج الوظيفي الخبرة ليبي الجنسية حسن السيرة والسلوك ذوي الاختصاص في مجال المرشح له في الوظائف العامة
- 8 - رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن
- 9 - عدم تجاوز المؤسسات المحلية بمهامها
- 10 - المؤسسات الاجدر للإشراف على توزيع الموارد هي وزارة التخطيط
- 11 - المعايير التي يجب أخذها في توزيع الموارد الكثافة السكانية والمعايير السكاني ويجب منح 30% من إيرادات النفط للمناطق التي ينتج منها

رابعاً : العملية الدستورية والمسار الانتخابي .

- 1 - تأجيل البرامج المتعلقة بالدستور الى ما بعد تعافي الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية
 - 2 - الشروط الواجب توفرها للتوصل الى انتخابات ذات مصداقية تحظى بالإجماع
 - 3 - الفصل القضايا ذات الطابع السياسي الناتجة عن الأزمة الراهنة فيما يتعلق بالثورة حيث ان أفرادها مواطنين ليبيين وهذه القضايا في السابقة بدافع الدفاع عن الوطن وليست جرائم مرتكبة
 - 4 - نبد سياسة الإقصاء بين كافة مكونات الشعب الليبي
 - 5 - إعطاء الفرصة للمشاركة لكونه حق شرعي
- ماهي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة
- 1 - الافراج عن المساجين لتحقيق العدالة وتعويض المهجرين والنازحين ماديا ومعنويا
 - 2 - احالة اختصاص لجنة الدستور إلى البرلمان القادم واختيار لجان ذات مصداقية والإسراع في الانتخابات

أما بخصوص التوصيات التي اجتمع عليها الحاضرين

- 1- اعتماد العملية الانتخابية رئاسية برلمانية بصورة مستعجلة بشكل يشمل كل الليبيين دون إبعاد او إقصاء لأحد طالما توفرت به الشروط
- 2 - السعي لإجراء وإتمام المصالحة الوطنية الشاملة
- 3 - نزع السلاح من كافة التشكيلات المسلحة الخارجة عن شرعية الدولة
- 4 - إطلاق كافة المساجين السياسيين دون شرط او قيد
- 5 - إرجاع كافة المهجرين في الداخل والخارج
- 6 - إصدار عفو عام عن الفترة التي وقع فيها النزاع
- 7- توفير الأمن لكافة المدن الليبية وتأمين الاستقرار والسلم الأهلي
- 8 - إجراء الانتخابات البلدية والمحلية في أسرع وقت
- 9- ترشح سيف الاسلام القذافي باعتباره رجل المرحلة
- 10- على مستوى الوطني قيام البرلمان المنتخب بإعداد لجنة تنفيذية لإقرار الدستور و تحديد موعد رسمي لإجراء الانتخابات
- 11- على المستوى المحلي قيام البرلمان المنتخب بتشكيل حكومة انتقالية واحدة للقيام بتوفير المستلزمات الضرورية للمواطن (الوقود - الغذاء - السيولة النقدية - الرعاية الصحية) و الإشراف على العملية الانتخابية الرئاسية و البرلمانية.

12- الملتقى الوطني المزمع عقده على مستوى البلديات الليبية هو الوسيلة الضامنة لإصدار القرار الوطني من جميع الفئات الشعب الليبي لإنهاء المليشيات القائمة و الانفلات الأمني التعسفي خارج مؤسسات الدولة المرتكب حالياً بسبب الانقسامات الجهوية شرقاً و غرباً و جنوباً